

## الوسيط في المذهب

ولو فوض إليه تصرفات لا يطيقها فثلاثة أوجه .  
أحدها لا لأنه لم يؤذن له فليفعل ما يقدر عليه وليترك الباقي .  
والثاني نعم لأن قرينة الحال يدل على أنه أراد تحصيله منه بطريقة .  
والثالث أنه لا يوكل في القدر الميسور ويوكل في الباقي .  
آما إذا أذن له في التوكيل بان قال بع أو وكل عني فله أن يوكل أميناً فلو وكل خائناً لم  
يصح لأنه خلاف الغبطة .  
فان كان أميناً فخان فهل للوكيل عزله فيه وجهان .  
ثم إذا قال وكل عني فوكل أميناً فالوكيل الثاني وكيل الموكل لا ينعزل بعزل الوكيل فان  
قال وكل عن نفسك فيه وجهان .  
أحدهما ان الوكيل الثاني وكيل الوكيل كما صرح به .  
والثاني وكيل الموكل لأن الوكيل لا يملك فكيف يكون له وكيل .  
ان قلنا انه وكيل الوكيل فله عزله وسبيل الموكل إلي عزله بعزل الوكيل الأول فان خصمه  
بالعزل فوجهان